

الباب الأول

تمهيدات عامة

(١) الثورة الفرنسية :

الثورة : انقلاب في النظم القائمة المعروفة . فقديمًا كان يسافر الناس على دوابهم وفي العربات فلما اكتشفت قوة البخار واخترعت القاطرات البخارية حدثت « ثورة في طرق المواصلات »

وقديمًا كان الناس يحزون الصوف بأيديهم عن ظهور أغنامهم ويغزلونه بمغازلهم . ثم ينسجونه في بيوتهم . لا يعتمدون في صنعه إلا على أيديهم . فلما اخترعت آلات الغزل والنسيج . ولم يكد يبقى في العالم صغيرة ولا كبيرة إلا والآلات تصنعها ، وقع ما يعرف باسم « الثورة الصناعية » .

وغير هاتين الثورتين أنواع أخرى من الثورات لم يشهرفيها سيف ولم يطلق فيها مدفع . ولكنها لا يزال يتحدث الناس عنها بأنها ثورات .

والثورة الفرنسية ثورة تشترك مع باقى الثورات فى خواصها فهى لم تزد على كونها انقلابا فى النظم التى كانت معروفة فى فرنسا قبل وقوع الثورة .

وتمتاز الثورة الفرنسية بأنها لم تكن ثورة سياسية ترتب عليها انقلاب فى حكومة فرنسا فحسب ولكنها كانت ثورة سياسية اقتصادية .

فأما كونها ثورة سياسية فلا أنها انتهت بقلب نظام الحكم الملكى فى فرنسا الى نظام جمهورى .

وأما كونها ثورة اجتماعية فلا أنها أدت الى إلغاء امتيازات الأشراف ورجال الدين ومحت الفوارق التى كانت قائمة بين طبقات الشعب الفرنسى وجعلت فرنسا كلها طبقة واحدة بعد أن كانت ثلاث طبقات متباينة .

وأما كونها ثورة اقتصادية فلا أنها غيرت نظام الضرائب والرسوم الجمركية وألغت نظام الاحتكار ومحت القيود التى كانت على الصناعات وانتزعت أملاك الكنيسة وجعلتها ملكا للأمة . ولعل هذه الصفة الجامعة من بين صفات الثورة الفرنسية هى أهم ما جعلها تنفرد فى التاريخ بتلك المكانة التى تشغلها ؛ فالتاريخ كما لا يخفىك حافل بأخبار الثورات ولا يكاد يخلو تاريخ أية دولة

من ذكر ثورة انتابتها . ولكنك لا تتحدث عن « الثورة » أو عن أمر وقع في « عصر الثورة » الا وينصرف الحديث على الاكثر الى « الثورة الفرنسية » .

على أن فرنسا نفسها وقع فيها أكثر من ثورة واحدة فهناك (ثورة الأيام الثلاثة) التي وقعت سنة ١٨٣٠ وهناك ثورة سنة ١٨٤٨ عدا الثورة الأولى التي وقعت سنة ١٧٨٩ ومع كل ذلك فهذه الثورة الأولى هي التي ينصرف اليها الحديث كلما جرى ذكر « الثورة الفرنسية » . وذلك لأنها هي أساس كثير مما حدث بعدها في أوروبا كلها بل وفي جهات أخرى من العالم من حروب وثورات كما أنها أساس لشيء غير قليل مما انتشر بعدها من المبادئ والأصلاحات .

(٢) روح الجماعات :

وعلى الرغم من وقوف الثورة الفرنسية في تاريخ العالم هذا الموقف فقد ضل كثير من المؤرخين المعاصرين لها في فهمها وتعليلها . وجهروا بأرائهم فيها فقالوا : (ان الثورة الفرنسية كانت صنفاً من الجنون تحولت معه فرنسا وبعض بقاع المعمورة الى مارستان) وكان هذا مذهب العدد العديد من الانجليز وفلاسفتهم .

ولهم العذر في هذا الخطأ الفاحش الذي وقعوا فيه لأنهم أرادوا أن يحكموا على أعمال فرنسية بعقل انجائزي مع ما هو معروف من البعد بين نفسية الشعبين وعقليتهما . ولم يكن الانجليز وحدهم هم الذين أساءوا فهم روح الثورة بل شاركهم في ذلك الألمان . ومما يروى في ذلك أن الأستاذ المؤرخ الألماني (نيبور) كان يرى رأى الانجليز في الثورة أيضاً إلا أنه غالى في حكمه فقال « ان الثورة الفرنسية فلتة جنون تبرأ منها فرنسا ولا يعود بمثلها الزمن أبداً ! » فلما بلغه نبأ الثورة الفرنسية الثانية وثبت له خطئ رأيه تولاه الكمد . واعتل على أثر ذلك وقضى نحبه قتيلاً بداء (الأيام الثلاثة) وهو اسم ثورة سنة ١٨٣٠ لمسا رأى أن أبناء رجال الثورة الأولى وأحفادهم قاموا ببرون عمل آبائهم وأجدادهم ويأبون إلا تمسكاً به واصراراً عليه .

ولكن علم النفس تقدم بعد الثورة الفرنسية وأصبح يبحث في نفسية الجماعات بعد أن كان مجاله قاصراً على البحث في نفسية الافراد وقام من علماء فرنسا أنفسهم من درس نفسية الجماعات دراسة علمية وشرح خواصها ومميزاتها ، وبحث في مشاعرها وأخلاقها وطرق تفكيرها ووسائل إقناعها وتقلب معتقداتها وغير ذلك مما سهل معه تفهم روح الثورة والوقوف على بواعثها

وادرأك حقيقة أسبابها وتتبع أطوارها فى ضوء هذه البحوث الكاشفة المنيرة .

وإليك بعض تلك المبادئ التى تعينك على مسيرة التأثيرين فى عجيب ما صنعوا دون أن تضيق صدرأ بأعمالهم ومن غير أن يعجزك فهم فعالهم .

فاعلم أولاً أن الجماعة هى كل لفيف من الناس جمعهم غاية واحدة . وأن الفرد فى الجماعة يخالف ما كان عليه قبل أن يندمج فيها .

وأن أهم ما يمتاز به الجماعة وجود (روح عامة) تجعل جميع أفرادها يشعرون ويفكرون ويعملون بكيفية تخالف تمام المخالفة الكيفية التى يشعرو ويفكر ويعمل بها كل واحد منهم على انفراده وسترى بين رجال الثورة الفرنسية أفرادأ يحبذون القسر والفتك كانوا فى زمن السلم قضاة من ذوى الفضل أو علماء أولى سكىنة وهدوء فلما سكنت العاصفة عادوا الى هدوئهم وادعين .

والسبب فى ذلك أن الناس يتفاوتون فى عقولهم ولكنهم يتشابهون فى مشاعرهم الفطرية . فاذا انضم بعضهم الى بعض غلبت صفاتهم المشتركة على صفاتهم الخاصة ؛ وانزوت شخصياتهم الفردية تحت الشخصية العامة ؛ وأصبح الحكم فى الجماعة للشاعر

ولم يبق للعقل عليها كبير سلطان . فهي تدفع بمشاعرها ولا تستطيع أن تقف لتفكر . ولذلك كان من أخص صفات الجماعة أنها أقدر على العمل منها على التفكير .

فاذا عرفت ذلك فاعرف أيضاً أن الجماعة أقدر على التدمير منها على الإصلاح والتعمير . وذلك راجع الى أن الجماعة لا تأتلف عادة الا هزيمة الجانب سلبية الحق . فاذا اجتمع أفرادها وأحس كل واحد بالقوة التي اكتسبها من اجتماعه بغيره . ثم رأى أن تلك المسؤولية التي كانت تحكم أعماله وهو فرد قد زالت عنه تقريباً بحكم اندماجه في الجماعة وسرت اليه فوق كل ذلك عدوى المتحمسين من زملائه ؛ وأصابته تلك النوبة المغناطيسية التي تستولى عادة على عواطف الجماهير . فاسأل الله السلامة لعباده من شر ما خلق . فليست تلك الا عاصفة بشرية عاتية والويل كل الويل لما تجر رفوقه أذيالها .

قال جوستاف لوبون صاحب كتاب « روح الاجتماع » .
 [يهبط المرء بمجرد انضمامه الى الجماعة عدة درجات من سلم المدنية ولعله كان رجلاً مثقف العقل مهذب الاخلاق في نفسه ولكن في الجماعة ساذج تابع للغريزة ففيه اندفاع الرجل الفطري وشدته وفيه عنفه وقسوته وفيه حماسته وشجاعته . وفيه من سهولة

التأثر بالألفاظ والصور ما لم يكن يتأثر به وهو خارج الجماعة ثم فيه الانقياد بذلك الى فعل ما يخالف منافعه البدهية ويناقض طباعه التي اشتهرت عنه [.

هذه بعض المبادئ الهامة التي تحكم سير الجماعات . فاذا أنت وعيتها فسيسهل عليك أن تعرف كيف كان كل فرد من أفراد (المؤتمر الوطنى) رجلا متنورا سليم الطبع فى ذاته فلما اجتمع بغيره من الأعضاء لم يحجموا فى جملتهم عن تقرير أفضع الأعمال حتى أسلبوا للاعدام أظهر الناس براءة من الآثام . وسيسهل عليك كذلك أن تفهم كيف تحمس الأشراف ليلة ١ أغسطس سنة ١٧٨٩ الشهيرة ونزلوا للشعب عن امتيازاتهم وهم أحرص الناس عليها ولو أن ذلك طلب اليهم فرادى لما كان له عندهم غير الرفض البات .

ولكن وجهها آخر لنفسية الجماعات أريد أن ألفت نظرك اليه وهو أنه اذا صح أن الجماعة شريرة فى كثير من الأحيان فمن الصحيح أيضا أنها تمتاز بشئ غير قليل من الفضائل فى أحيان كثيرة أخرى . وتلك حال الجماعات التى يستفزها قوادها الى الجهاد فى سبيل الله أو فى سبيل المجد والرفعة أوللذود عن الوطن وسترى فيما يأتى من التفصيل كيف استطاعت فرنسا الجائعة المفلسة المضطربة أن

تقف بشجاعة في وجه أوروبا الغنية الهادئة المنظمة . ثم كيف استطاعت أن ترد هجماتها ، وتصدها ، وتتغلب عليها .

(٣) المقارنة بين فرنسا وغيرها من دول أوروبا :

ولقد كانت فرنسا قبيل الثورة في حالة يرثى لها وكان الناس يتوقعون أن تحدث فيها انقلابات سياسية خطيرة . غير أنه لم يكن أحد يستطيع أن يحدد بالدقة نوع تلك الانقلابات . وإن كان الناس كلهم مجمعين على أن كارثة لا بد أن تحل بتلك البلاد . فإن حكومتها لم تكن تعير شكايات أهلها الصارخة أى اهتمام .

واقـد حـقـقـت الأيـام جـمـيـع هـذه المـخـاوف إذ تـحـرـجـت الأـمـور في سنة ١٧٨٩ ووقع الانقلاب في صورة بشعة هدمت النظام الاجتماعي والسياسي في تلك البلاد من قواعده حيث قام الناس ينتقمون لأنفسهم ولأسلافهم من تلك النظم الاستبدادية التي ظلوا يرزحون تحتها أجيالا طويلة في شخص رؤسائهم الذين كانوا يعاصرونهم .



وبينما كانت تجري هذه الحوادث في فرنسا كانت إنجلترا في أثبت حال من الاستقرار والهدوء . ولم يكن ذلك نتيجة لمتعتها بقوانين معتدلة حكيمة فحسب ؛ ولكن لحصول أهلها على تلك

الحقوق التي هي مطمع كل حى والتي ينفي وجودها كل تظلم وكل شكاية .

فكان الناس بوجه عام يتمتعون بحق المساواة أمام القانون . وكانت حرية الرأي والاجتماع مكفولة لهم . وكانت طبقة الاشراف عندهم منتشرة في طول البلاد وعرضها تتولى بنفسها زعامة الرأي العام فيها .

وكانت أبواب المجد والشرف مفتوحة أمام أصحاب الكفايات مهما كان منبتهم وضيعاً حقيراً . فكان أخط الناس نسباً اذا توفرت له أسباب النبوغ في أى فن من الفنون يجد الطريق فسيحاً أمامه والمستقبل بساماً له ويتلقاه الاشراف في زمريهم بالبشر والترحيب .

وكان التعليم منتشر آف أنحاء البلاد وكان من أقوى مميزات الشعب الانجليزى تفوقه على كافة الشعوب في ولائه لمليكه واحترامه للقانون .



وعلى عكس ذلك كانت الحال في فرنسا .

فكان الاشراف يتمتعون بامتيازات واسعة . وكانوا يهجرون مزارعهم ويقيمون في باريس حيث اللهو وحياة البذخ والرفاهة

تاركين رجالهم من ورائهم فريسة لأطماع جباة الضرائب الذين لم يكونوا يتقيدون في عملهم وعسفهم بعرف ولا قانون .

وكانت المرا كز السامية في الجيش والبحرية ودور القضاء وقفاً على الأشراف ولم يكن يطمع واحد من أهل الطبقة الوسطى في أن يرقى الى طبقة أعلى مهما كانت قدرته وكفاءته .

أما الطبقة السفلى فكانت تتمرغ في حماة الجهل والفقر . وكان رجال الدين في نعيم لا يتفق مع من صناعته بيع الدنيا وشراء الآخرة وكان أصحاب المناصب العالية منهم يحيون حياة بعيدة كل البعد عما هو مفروض على مثلهم من الواجبات .

وفضلاً عن كل ما سبق فإن حرية التدين كانت معدومة في فرنسا . فلم تكن تريد حكومتها أن تعترف بغير الكاثوليكية مذهباً دينياً فيها . وبعد أن أمر هنرى الرابع (سنة ١٥٩٨) بالتسامح مع البروتستانت جاء لويس الرابع عشر ومحاً هذا الحق وأصبح محرماً على البروتستانت ممارسة مذهبهم في فرنسا . وأخرج الناس من ديارهم ألوفاً ألوفاً منفيين بسبب اختلافهم في الدين عن بقية أهل تلك البلاد .

ولم يكن الناس يعرفون حرية الرأى في ذلك العصر العصيب .

ولا كان للناس ما يكفل لهم شيئاً من حريتهم الشخصية . فكان كل انسان عرضة لأن يلقى القبض عليه ويطرح في السجن بغير تحقيق الى أجل غير محدود . وكان التعذيب يجذب الاوصال ونزع الأطراف من بين العقوبات الشرعية التي تحكم بها محاكم ذلك العصر .

وكانت لشركات الاحتكار الكلمة العليا في أسواق فرنسا . وكان لا يدفع الضرائب للحكومة الا طبقة العمال ومن في درجتهم . أما الاشراف فكانوا معفيين من ذلك . بل انهم كان لهم الحق في جباية الضرائب لانفسهم غير ما كان يحق للحكومة . وكانوا فوق كل ذلك يسخرون العامة في فلاحه أرضهم وفي القيام بخدمتهم من غير أجر ولا جزاء



أما في معظم دول أوربا الأخرى كروسيا وبروسيا فربما كانت الحال أسوأ مما كانت عليه في فرنسا . وانما ثارت فرنسا ولم تثر تلك الشعوب على الرغم من انتشار الظلم في أنظمتها لان الظلم في ذاته لا يحدث الثورات وانما يحدثها الاحساس بالظلم . ولقد توفرت لفرنسا طائفة من الفلاسفة والكتاب الذين تمكنوا بكتاباتهم من خلق هذا الاحساس . ثم ولى الحكم فيها

لويس السادس عشر الذى كان ينزع بفطرته الى اصلاح . فلما توجه الشعب اليه شكياً سوء حاله . وأخذ هو فى معالجة تلك الشكايات وتذوق الناس نعمة الاصلاح اشتطوا فى مطالبهم وبالغوا فى التشبث بتحقيقها كلها مرة واحدة . وادعوا لانفسهم ما لم يقل أحد بأنه من حقوقهم فوق بينهم وبين أولياء الامر فيهم ذلك النزاع الذى لم يلبث أن تطور الى ثورة عنيفة أكلت نارها الحاكم والمحكوم .

(٤) الحكومة :

تنظر حولك فى جميع جهات العالم فلا تجد الا دولا قامت فيها طبقة من الحكام على شئون طبقات الامة الأخرى واختصت نفسها بالسلطة فيها . فكيف نشأ هذا النظام ؟ وكيف أجمع العالم على اتباعه ؟ وهل هو ضرورى للمجتمعات ؟ ولماذا اتخذت الحكومات صوراً مختلفة فى البلاد المختلفة فهنا جمهورية وهناك ملكية وهناك غير ذلك ؟ وهل تستوى هذه الصور كلها فى صلاحيتها للقيام بما قصدت له الحكومة أم منها الصالح ومنها الفاسد ؟ وهل على الحكومة من واجبات حيال الامة كما على الامة واجبات حيال الحكومة ؟ وما هى هذه الواجبات ؟

كل هذه الأسئلة وأشباهها مما بحثه الفلاسفة المتقدمون والمتأخرون . ولكل طائفة من هؤلاء وأولئك آراء ونظريات سيطرت على العالم في العصور المختلفة .

فقال بعضهم بنظرية القوة والتغلب ومؤداها أن السلطة تأتي من طريق الغلبة والقهر واستعباد الإنسان للإنسان واستبداد القوى بالضعيف وطموح رئيس القبيلة إلى نشر سلطانه على القبائل المجاورة حتى يتم له الملك وأن حكومات العالم نشأت عن هذا الطريق !

وقال آخرون بنظرية التفويض الإلهي وخلاصتها أن الله اصطفى الملوك للحكم بين الناس وأيدهم بروح من عنده فهم خلفاؤه الموكلون بالقيام على مصالح البشر . وليس ينبغي لأحد إلا أن يكون لهم سميعة مطيعا .

وقال غيرهم بنظرية التطور الاجتماعي ومحصلها أن الأسرة أول جرثومة تكون منها نظام هذا الاجتماع البشرى وأن سلطة الأب على أفراد أسرته هي أول سلطة عرفت في تاريخ الاجتماع ومن تلك السلطة نشأت سلطة رئيس العشيرة وسيد القبيلة وأن القبيلة متى أصبحت أمة أصبح رئيسها ملكا .

وادعى آخرون بأن الحكومة أنما نشأت بتعاقد الناس على أن يحكمهم واحد منهم . وتعرف هذه النظرية بنظرية العقد الاجتماعي .

وقال غير هؤلاء كلاما غير هذا الكلام . وليس من شأننا الآن أن نقف عند قول كل واحد من هؤلاء فنوازن بين ما قالوا ونعرف أيهم أخطأ وأيهم أصاب . ولكن الذي يعنيننا هو أن نرجع الى رأى الفلاسفة الذين مهدوا للثورة بنظرياتهم فى هذا الموضوع وأن نرى كيف تطورت أذهان الناس بدراسة هذه النظريات . فأحدثت فى التاريخ ذلك الحادث العظيم الذى نحاول اليوم دراسته .

وأخص هؤلاء الفلاسفة وأبعدهم أثرا فى تهية نفوس الفرنسيين للثورة التى قاموا بها هو جان چاك روسو صاحب كتاب (العقد الاجتماعى) .

(٥) روسو وكتاب العقد الاجتماعى :

فأما روسو فرجل سويسرى الأصل . وفد على فرنسا وضاقت به سبل العيش حتى أظلمت الدنيا فى عينيه وامتلأ عليها حقدًا وغلا . وجعل دأبه أن يحمل على تلك المدينة التى ملأت حياة

الإنسان بالقيود وحرمة من نعيم وحشيته الأولى حيث مرافق الحياة سهلة ميسرة للجميع وحيث لا تفاضل ولا تنافس ولا تطاحن على أعراض الدنيا وأسباب الرزق . ولقد نال بكتاباته هذه شهرة واسعة وأصاب منها في آخر عمره رزقا عظيما وأصبح في عداد الفلاسفة الأفاضل . وتتجلى لك روح فلسفته وأسس تعاليمه وقوة تأثيره في هذه السطور التي اففتح بها كتابه المشهور في التربية (إميل) . حيث يقول :

« يخرج كل شيء من يد الطبيعة حسنا جميلا . ولكنه ينحط ويفسد متى تناولته يد الإنسان . فالإنسان يحمل تربة هذه البلاد على أن تغذو نبات بلاد أخرى ويقضى على شجرة أن تحمل ثمار شجرة غيرها ويكون سببا في اختلاط العناصر والأجواء والمواسم . ويمسخ خلقة كلابه وخيله وعبيده ويأتى على كل شيء خلطا وتشويها كأنما لا يلتذ إلا بكل أشوه ممسوخ ويأبى أن يترك شيئا واحدا على ما صورته يد الطبيعة حتى الإنسان نفسه . فأنه يجبله على الطريقة التي يهواها كما يصنع بسرج فرسه ويطبعه بالطابع الذي يريد كما يفعل بأغصان بستانه ...

يولد الإنسان المدني ويعيش ويموت وهو في حالة رق واستعباد تخاط حوله اللفائف عند مولده . ويختم عليه الكفن عند وفاته .



روسو

وهو فيما بين هذا وذاك يرسف فى قيود من النظم والتقاليد . وانا لنسمع أحيانا من القابلات من تدعى أنها ستصوغ رأس الطفل فى أحسن من قلبه الذى نزل عليه بأن تضغط على جوانبه وتعيد تشكيله . بل انا لنسمع هن أن يصنعن ذلك كما لو كان بارىء الكائنات جلت قدرته قد صور رءوسنا فأساء تصويرها فهى فى حاجة الى التعديل والتهديب يتولى ظاهرها القابلات ويتولى باطنها الفلاسفة ا » .

هكذا كانت حملة روسو على مدينة عصره واستهزاؤه بنظمها واتهامه اياها بالفساد . وهكذا كانت دعوته الى التخلص منها والعودة الى الطبيعة والفطرة الأولى حيث الحرية والمساواة حتى لقد ثبت فى نفس قرائه البسطاء أن الشرور والمنازعات ستظل غالبية فى هذا العالم ما دام بنيان تلك المدينة قائما . فاذا ما وفقوا الى هدمه وازالته فاتهم واجدون من ورائه دار السلام والهناء والرخاء . فهب الشعب الفرنسى فعلا واضعا نصب عينيه ذلك السراب البراق الذى أبدع روسو فى تصويره وتنميته حتى اذا ما حطم أسوار المدينة التى قامت دونه وجاءه لم يحده شيئا ووجد عنده الفوضى والاضطراب وضل فى سبيله ضلالا بعيدا .

وأما نظرية (العقد الاجتماعي) فحصلها أن تاريخ الانسان ينقسم الى قسمين : قسم سابق على وجود الحكومة وقسم لاحق لها .

أما في العصر الاول فكان الانسان في حالته الطبيعية غير مقيد بقوانين وضعية ولا خاضع لغير أحكام القانون الطبيعي المنبث في نفس كل انسان بمقتضى الفطرة ولكن الإنسان اضطر الى الخروج من هذه الحالة الطبيعية واتفق مع بني جنسه على ايجاد نظام اجتماعي يخضع فيه كل فرد الى حكم المجموع مقابل قيام المجموع بحمايته وتنازل فيه عن حريته الطبيعية مقابل تمتعه بالأمن المكفول له من بني جنسه . وبذلك أبدل القانون الطبيعي بقوانين بشرية وأصبح على الأفراد واجبات للمجتمع ولهم قبله حقوق . وهذا الاتفاق يشبه التعاقد ومضمونه كما رأيت مبادلة واجبات بمزايا (١) .

ولقد تناول هذه النظرية غير روسو كثير من الكتاب والفلاسفة ولكن كان كل واحد منهم يصوغها في قالب الذي يطابق هواه تأييداً للمذهب السياسي الذي يريد الدفاع عنه .

(١) مذكرات احمد بك أمين في علم سياسة الدول

وكان مبدأ روسو الذى ينادى به ويدعو اليه « سيادة الأمة » فصاغ النظرية فى القلب الذى يتفق مع هذا المبدأ . فقال ان حالة الطبيعة الأولى كانت أسعد حالات الإنسان لأنه كان متمتعاً فيها بكل حريته وقواه ثم كثر بنو الإنسان ، واشتبهت مصالحهم فوقع بينهم التنافس ووجد بين الناس الغنى والفقير والقوى والضعيف وزادت عوامل الشرور باعتداء بعض الأفراد على بعض حتى كادت تقوى عاطفة الشر المكتسبة على عاطفة الخير التى فطر عليها الإنسان. فاضطر الى مغادرة هذه الحالة الطبيعية وتكوين مجموع يتعاون أفراده للتغلب على تلك الصعاب التى أصبحت تعترض بقاء الفرد وسلامته والتى أصبح لا قبل للفرد بالتغلب عليها وحده فتنازل كل فرد عن حريته وحقوقه الطبيعية الى ذلك المجموع وتعهد المجموع بصيانة هذه الحقوق ومنع اعتداء الفرد على الفرد . وبذلك تمت المساواة بين الجميع لأنه اذا أطاع كل فرد المجموع فكأنما أطاع نفسه وبقي حراً كما كان . وكان من نتيجة هذا التعاقد ايجاد ارادة عامة هى ارادة المجموع أو ارادة الأمة صاحبه السلطة على الجميع . أما الملك فليس طرفاً فى العقد وانما يتولى منصبه بارادة المجموع فهو وكيل عن الأمة صاحبة السلطة ومنفذ لأرادتها ولذلك كان من حقها عزله متى

شاءت لأنها هي التي ولته .

ومن السهل الهين أن يقدر الإنسان بأى حماسة قوبلت هذه الآراء التي تجعل الأمة فوق الحكومة من شعب كالشعب الفرنسى الذى كان ينقم من ملوكه استبدادهم و يسخط عليهم لتفريطهم فى القيام بواجباتهم .

على أنه يجدر بنا قبل أن نختم هذه الكلمة عن الحكومة ونشأتها أن لا ننسى أن النظريات السابقة كلها ولا سيما نظرية (العقد الاجتماعى) لم تزد على كونها آراء خاصة قصد بها أصحابها تأييد نوع من الحكومة كانت لهم مصلحة فى تأييده وأن معظمها لا أساس له من الحقيقة وأن التاريخ لم يرو لنا متى وقع هذا العقد الاجتماعى مثلاً . ولا كيف نزل الوحي على الملوك بتفويض السلطة اليهم نيابة عن الله سبحانه وتعالى ولا غير ذلك .

وربما كانت أقرب تلك النظريات الى الصحة نظرية التطور الاجتماعى كما أنه أقرب الى الصواب أن أول حكومة ظهرت فى التاريخ كان ظهورها بعد أن عرف الإنسان الأول فن الزراعة واستبدل حياة البداوة وانتجاع الكلاً والتنفل المستمر فى الغابات بحياة الاستقرار والتقييد الى جانب حقله واحتياجه الى من يحرس له زراعته ويحمى ملكه ، ويدفع عنه غارات جيرانه .

(٦) انواع الحكومات :

لما كانت الثورة انقلاباً في الحكومة كان من الواجب على من يدرس تاريخ ثورة من الثورات أن يكون ملماً بأنواع الحكومات ليعرف حقيقة الانتقال الذي أحدثته الثورة .
والحكومات أنواعها كثيرة ولكنها يمكن اجمالها في قسمين رئيسيين وهما :

(١) الحكومة الاستبدادية .

(٢) الحكومة الديمقراطية .

فالاولى ما انحصرت قوة السلطان فيها في يد فرد واحد والثانية ما كانت قوة السلطان فيها في يد جمهور الامة أو نوابهم .
ثم ان الدول الاستبدادية قد تكون (١) مطلقة أو (ب) مقيدة .

وهذه في الحقيقة تفرقة سطحية لا ترجع الى أساس تركيب الحكومة وإنما يراد بالاولى الدولة التي لا يتقيد الحاكم فيها بشيء من القوانين فتكون شريعته هواه ودستوره ارادته . ومن الصعب التمثيل لهذا النوع الآن لان لكل دولة شيئاً من النظم تسنها للجري عليها ولو الى أجل .

ويراد بالثانية الدولة التي أخذ حاكمها على نفسه ادارة الأمور على مقتضى قوانين يشرعها لتنظيم الأعمال . ولكن بقاء هذه القوانين على كل حال أو زوالها معلق على محض مشيئته (١) .

وقد كان هذا شأن معظم الحكومات قبل القرن التاسع عشر . وأقربها الى عهدنا حكومة قيصر روسيا وسلاطان تركيا وشاه الفرس . وكلها قد زالت بعد الحرب العظمى ولكن ما زال الحكم المطلق قائماً في سيام وفي بعض امارات الهند .

وأما الحكومة الديمقراطية فتتقسم بدورها الى (١) ملكية دستورية و (ب) جمهورية .

فالأولى ما كانت الرئاسة الاسمية فيها للملك يتولى العرش وراثته عن آباءه ؛ والثانية ما أسندت فيها الرئاسة لحاكم غير وراثي يتقلد منصبه لأجل معين أو طول حياته .

وفي الحكومة الدستورية يحكم الملك أمته بالاشتراك مع البرلمان ويكون تحديد سلطة كل واحد من الشريكين بواسطة قانون الدولة النظامي أو « الدستور » وليس للملك أن يحدد عن قواعدها الدستور بعد أن يعترف به ويقسم اليمين على احترامه والعمل بقواعده .

(١) كتاب (ليكوك) في علم سياسة الدول .

والحكومة الأنجليزية أقدم الحكومات الملكية الدستورية في العالم وقد هدمت الحرب الأوربية أكثر من عشرة غروش كان ملوكها دستوريين اسما ولكنهم لم يحترموا قواعد دستورهم وساروا على غير رأى الأمة التى يتولون أمرها . فلم يحممهم الدستور لهذا السبب . وانمابقى بعد الحرب الملوك الدستوريون بالفعل . وهؤلاء ما زالت عروشهم ثابتة لم تنزعزع .

وأما فى الحكومة الجمهورية فان السلطة تكون فى يد الشعب الذى ينتخب رئيسه بنفسه والذى تكون الرئاسة فيه موكولة الى شخص يستخدمه الشعب لتولى هذه الرئاسة . ويكون له حق عزله كما أنه هو صاحب الحق فى توليته وهذا النظام الجمهورى هو الوجهة التى توليها معظم الحكومات فى الوقت الحاضر .

ولقد قامت الثورة فى فرنسا على حكومة ملكية كانت السلطة فيها بيد ملك مستبد يعين وزراءه ويعزلهم كيف شاء ويمحو ويشبث من قوانين دولته ما أراد ، فقلبتا أولا الى حكومة ملكية دستورية ، وأصبحت السلطة فيها مشتركة بين الملك ونواب الأمة ثم ما لبثت أن قلبتها مرة أخرى الى جمهورية كان الشعب فى أول أيامها صاحب السلطة المطلقة . ولو صح لنا أن نسمى الأشياء بحقيقة أسمائها لكانت هذه الجمهورية الفرنسية الأولى خير

مثال للحكومة الدكتاتورية ، وأوضح مثال لالتقاء الأضداد ؛
حيث فر الشعب الفرنسى من استبداد ملوكه وارتقى فى أحضان
زعمائه الذين تولوا الدكتاتورية عليه واحدا بعد واحد ، وجعلوا
شعار جمهوريتهم الجيلوتين !

(٧) الاقطاع :

كانت أغلبية الحكومات فى (القرون الوسطى) وهى الفترة
الواقعة بين سقوط الدولة الرومانية فى الغرب وابتداء النهضة
الحديثة (٥٠٠ — ١٣٠٠ م تقريبا) من النوع الاستبدادى
الذى يحكم فيه الملك رعيته بمحض مشيئته ويتصرف فى
شئونهم تصرف المالك فى ملكه ، وكان يحيط بالملك أمراء
الدولة وأشرفها الذين لهم الأمتياز على من عداهم من طبقات
الأمة ؛ فكان يحدث أحيانا فى بعض الممالك أن يجلس على
العرش ملك ضعيف ليس فى قبضته من القوة ما يستطيع معه
أن يحتفظ بسيادته على أولئك الأشراف فكانوا يظهرون
بنفوذهم عليه ويتولون السلطة من دونه وتنعكس الآلة فىصير
الملك لهم تبعوا يذعن لرغباتهم ويقطعون القطاعات الواسعة لتكون لهم
ولذريتهم وليتولوا الأمر فيها كما لو كانوا ملوكا عليها . ولا يكون للملك

غالباً بعد ذلك من حق على هؤلاء الاشراف الا أن يمدوه بالمال
يجبونه من قطائعهم والا أن يقدموا له الجنود يجمعونها من رجالهم
ويبقى لهم هم السيادة في تلك القطائع يفصلون في خصومات
الناس ويتولون حمايتهم من عدوان غيرهم عليهم . ولذلك كانوا
يقيمون في أراضيهم الحصون ويشيدون القلاع ويتخذون الجند
والحرس ويجبون الضرائب وكثيراً ما كان يشتد بأس واحد من
هؤلاء الاشراف ويكثر أعوانه فيطمع في ملك من يجاوره فيشن
عليه الغارة ويغزو أرضه ويضم قطيعته الى ملكه . ويعرف هذا
النظام باسم النظام الاقطاعي

وكان عهد الاقطاع مملوءاً بالحروب الاهلية المتسلسلة التي
يشيرها الاشراف بعضهم على بعض فلا تكاد تخبونار الحروب
في ركن من أركان الدولة حتى تدور رحاها في جانب آخر من
جوانبها . ولقد عانى الملوك المصالحون الذين جاءوا بعد ذلك عناء
عظيماً في القضاء على هؤلاء الاشراف والتخلص من امتيازاتهم
واعادة الرخاء والسلام الى بلادهم التي أرهقتها حروبهم وأعنت
أهلها نظام السخرة الذي كان منتشرأ في عهد سلطانهم
ولقد بقي هذا النظام سائداً في فرنسا حتى أدركه لويس
الحادي عشر (١٤٦١ - ١٤٨٣) فجعل دأبه أن يستعيد السلطة

من أشرف فرنسا ويركزها في يد الملك ، ولقد أصاب في هذا المسعى شيئاً كثيراً من التوفيق . فلما أصبح الامر لـرشليو (١٦٢٤ — ١٦٤٢) كاد يأتى على ما بقى من نفوذ الاشراف بما سن من المرسومات التى تحد سلطانهم وتهدم شوكتهم حيث أمر بازالة الحصون والقلاع ونظم جيشاً مستديماً يركن اليه وقت الحاجة . وجاءت الضربة القاضية عند ما استبدل بالاشراف غيرهم فى جميع الاقاليم ووضع مكانهم حكماً ينصبون من قبل الملك مباشرة (١) .

وجاء بعد ذلك لويس الرابع عشر فكان لا يرى فى الاشراف الا انهم زينة لمجالسه ومواكبه وبذلك قضى على كل استقلال كانوا يعتزون به ودعاهم اليه صاغرين فى قصره بفرساي وعلمهم كيف يجب أن ينكروا أمام عظمتهم كل عظمة سواها ، وكيف يتقربون اليه بعبارات هى أقرب الى العبادة منها الى الملق . وهكذا انعدم نفوذ الاشراف حتى لم يبق لهم فى عهد الملك لويس السادس عشر الا بعض امتيازاتهم القديمة كحقوق الصيد وجباية الضرائب الاقطاعية واختصاصهم ببعض المناصب السامية واعفائهم من دفع الاموال الأميرية ولقد كان الاشراف يتمتعون

(١) تاريخ أوربة الحديثة تأليف عمر السكندرى وسليم حسن

بهذه الامتيازات وأمثالها أيام سطوتهم ومجدهم في نظير ما كانوا يقومون به من الواجبات العامة كواجب الدفاع والنظر في خصومات الافراد وغير ذلك . وكان الشعب يغضى عن تلك الامتيازات المرهقة ولا ينازعهم فيها لما كان عليهم أن يقوموا به نحوه من الخدمات . فلما ضعف نفوذهم وهلك عنهم سلطانهم ، وتولت الحكومة عنهم حراسة الشعب والقيام على مصالحه واستنارت عقول الشعب بما كتبه الفلاسفة ، كان بقاء امتيازاتهم لهم تحدياً لشعور الطبقات الاخرى واحراجاً لصدورهم وأثقالاً لما يقع على كواهلهم من التكاليف العامة ، وكان ذلك من أهم العوامل التي حركت الثورة في نفوس الناس ودفعتهم الى المطالبة بإلغاء هذه الامتيازات ، ثم بمطاردة أصحابها وتعقبهم حتى لم يبق على ظهر فرنسا منهم شريف

(٨) حقوق الافراد :

في ٢٦ اغسطس سنة ١٧٨٩ قررت الجمعية الوطنية في فرنسا مبادئ « حقوق الانسان » لانها رأت أن ما ينزل بالمجتمع الانسانى من المصائب والشقاء وفساد الحكومات يرجع الى سبب واحد وهو جهل هذه الحقوق أو تجاهلها أو العبث بها ، فأصدرت

الجمعية بها بياناً عاماً يكون أساساً لمطالب الشعب وقواماً لنصوص الدستور وضماناً لسعادة المجموع ، وكانت أول قاعدة قررتها الجمعية ان الناس يولدون ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق، ثم قررت غير ذلك من القواعد ولكنها كلها جاءت تخصيصاً بعد تعميم وتفريعاً من هذا الأصل الشامل : اذ نص فيه على حقين من أظهر حقوق الانسان وأهمهما : أغنى الحرية . وحق المساواة . واذا ذكرت الحرية فلا ينبغي أن يخطر بالبال أنها الحرية المطلقة ، فالحرية المطلقة ليس لها الا معنى واحد وهو الفوضى اذ لو ترك كل انسان يفعل ما يشاء دون ان يحول بينه وبين غرضه حائل فانه سيرى نفسه في أقرب حين وقد تعارضت رغبته مع رغبات غيره ، والأمر يومئذ للقوى القادرة فهو وحده الذي يتمتع بالحرية المطلقة ويبقى حوله العجزة الضعفاء وليس لهم من الحرية الا ما يتركه لهم الاقوياء

وذلك المساواة فهي مستحيلة على اطلاقها اذ الفروق بين بنى الانسان كبيرة وليس فى استطاعة أية سلطة محوها مهما بلغ نفوذها ما دامت الطبيعة قد فرقت بين الناس فى المواهب والمدارك اذن لابد من تحديد الحرية وتحديد المساواة بما يتفق مع المصلحة العامة لا مصلحة الافراد

فالحرية الصحيحة الممكنة هي أن يكون لكل انسان الحق في أن يفعل ما يشاء ما لم يترتب على فعله انتقاص حرية الغير . والحرية بهذا المعنى لا تنافي وجود السلطة بل هي لا تتم الا بها ، اذ هي الكفيلة بمنع عدوان الأفراد بعضهم على بعض ، ووقف حرية كل فرد عند الحد الذي لا تتعارض فيه مع حرية غيره .

والحرية مظاهر متعددة أهمها :

(١) الحرية الشخصية — وهي أن يكون الانسان حراً في غدوه ورواحه وألا يكون عرضة للقبض عليه ما لم يكن لذلك مسوغ من القانون .

(٢) حرية المسكن — وذلك ألا يباح لأحد الدخول في مسكن من المساكن الخاصة الا في الاحوال التي يجيزها القانون .

(٣) حرية الملك — أن يكون الانسان حراً في اقتناء ما يشاء والا يحرم منه الا بمسوغ من القانون .

(٤) حرية العمل والصناعة والتجارة — وهي أن يكون للانسان أن يشتغل بما يشاء من الأعمال وأن يتجر بما يشاء من السلع الا ما حرمه القانون .

(٥) حرية الفكر — أن يعتنق الانسان ما يشاء من العقائد ويجاهر بأفكاره قولاً وكتابة في حدود القانون وتشمل حرية الفكر حريات أخرى كحرية الدين ، وحرية الاجتماع والصحافة وحرية التعليم والتعلم .

أما المساواة فقد اتفق الناس كذلك على تحديدها وقالوا بوجودها في الاحوال الآتية :

(١) المساواة في القانون — بحيث توضع نصوصه لكل الناس وما يقرره القانون كحق يكون حقاً للجميع على السواء .
(٢) المساواة أمام القضاء — فلا ينبغي أن يميز في المعاملة بين الغنى والفقير ولا ان توجد جهات قضاء مختلفة للطوائف المختلفة .

(٣) المساواة في الضرائب — فيشترك فيها جميع الأفراد كل بنسبة ثروته .

(٤) المساواة في الوظائف — بأن تكون حقاً للجميع على السواء متى توفرت فيهم الكفاءة المطلوبة فلا يحول دين الإنسان أورياه أو اتماؤه الى طبقة خاصة من أن يشغل أى منصب من مناصب الدولة تؤهله له كفاءته .